جلالة الملك يترأس بمراكش مراسم التوقيع على الوثائق المتعلقة بتمويل وإنجاز واستغلال المحطة الأولى لمركب الطاقة الشمسية بورزازات

■مراكش (و م ع) - ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، أمس الاثنين بمراكش، مراسم التوقيع على الوثائق المتعلقة بتمويل وإنجاز واستغلال المحطة الأولى لمركب الطاقة الشمسية بورزازات.

وبهذه المناسبة، ألقى مصطفى بكوري، رئيس مجلس إدارة الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (مازن)، كلمة أمام جلالة الملك، استعرض فيها تقدم إنجاز مخطط الطاقة الشمسية المغربي والمراحل الأساسية التي قطعها مشروع المحطة الأولى لمركب الطاقة الشمسية بورزازات، وكذا الآفاق المستقبلية.

وأكد بكوري أن إنجاز المحطة الأولى من هذا المركب، التي ستكلف سبعة ملايير درهم، يعد تجسيدا ملموسا للأهمية القصوى التي يوليها جلالة الملك لتطوير الطاقات المتجددة كوسيلة مثلى تمكن المملكة من مواجهة التحديات المتعلقة بأمن التزود بالطاقة، والمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

وأبرز أن الأمر يتعلق بخطوة مهمة في تنفيذ مشاريع كبرى للطاقات المتجددة، التي تنفذ في إطار الاستراتيجية الطاقية للمغرب، التي تجعل من تطوير هذا النوع من الطاقة والنجاعة الطاقية أولوية وطنية.

عقب ذلك، ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، مراسم التوقيع على تسع اتفاقيات تتعلق بتمويل وإنجاز واستغلال المحطة الأولى لمركب الطاقة الشمسية بورزازات.

وبهذه المناسبة، قدم رئيس مجلس إدارة الوكالة المغربية للطاقة الشمسية لجلالة الملك مؤلفا يحمل عنوان الأطلس الشمسي للمغرب.

حضر هذه المراسم، على الخصوص، رئيس الحكومة، ورئيسا مجلسي البرلمان، وبعض مستشاري صاحب الجلالة، وأعضاء من الحكومة، وعدد من ممثلي الدول والمؤسسات الدولية التي ساهمت في تمويل هذا المشروع الكبير ■

■ مراكش (و م ع) - في ما يلي الاتفاقيات التسع المتعلقة بتمويل وإنجاز واستغلال المحطة الأولى لمركب الطاقة الشمسية بورزازات، التي جرى توقيعها، أمس الاثنين، بمراكش، خلال حفل ترأسه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

- اتفاقية بين الدولة والمكتب الوطني للماء والكهرباء بخصوص منحة صندوق التنمية الطاقية، وقعها نزار بركة، وزير الاقتصاد والمالية، وفؤاد الدويري، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، و علي الفاسي الفهري، المدير العام للمكتب الوطني للماء والكهرباء.

- اتفاقية بين الدولة والوكالة المغربية للطاقة الشمسية بخصوص منحة صندوق التنمية الطاقية، وقعها نزار بركة، وفؤاد الدويري، ومصطفى بكوري، رئيس مجلس إدارة الوكالة المغربية للطاقة الشمسية.

- اتفاقية بخصوص قرض ممنوح للوكالة المغربية للطاقة الشمسية من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية بضمانة الدولة المغربية، وقعها نزار بركة، ومصطفى بكوري، وجويل داليكول، مدير الوكالة الفرنسية للتنمية بالمغرب.

- اتفاقية قرض ممنوح للوكالة المغربية للطاقة الشمسية من طرف البنك الإفريقي للتنمية بضمانة من الدولة المغربية، وقعها نزار بركة، ومصطفى بكوري، وأماني أبو زيد، الممثلة المقيمة للبنك الإفريقي للتنمية بالمغرب.

- اتفاقية قرض ممنوح للوكالة المغربية للطاقة الشمسية من طرف صندوق التكنولوجيات النظيفة بضمانة الدولة المغربية، وقعها نزار بركة، ومصطفى بكوري، وأماني أبو زيد، بتفويض من صندوق التكنولوجيات النظيفة.

- اتفاقية قرض ممنوح للوكالة المغربية للطاقة الشمسية من طرف المجموعة البنكية الألمانية (كي . إف . دوبل في) بضمانة الدولة المغربية، وقعها نزار بركة، ومصطفى بكوري، وسيلك ستادتمان، مديرة مكتب (بنكفروب كي . إف . دوبل في) بالرباط.

- اتفاقية قرض ممنوح للوكالة المغربية للطاقة الشمسية من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، وقعها مصطفى بكوري، وكريستوف نيكر، رئيس قسم بالبنك الأوروبي للاستثمار، وكويدو برودوم، مدير مكتب البنك الأوروبي للاستثمار بالمغرب.

- اتفاقية عقد شراء الكهرباء بين الوكالة المغربية للطاقة الشمسية والشركة الدولية للماء والطاقة (أكوا باور) المكلفة بإنجاز المشروع، ووقعها بين يدي جلالة الملك مصطفى بكوري، وعلي الفاسي الفهري، ومحمد عبد الله أبو نيان، رئيس الشركة الدولية للماء والطاقة (أكوا باور)، وبادي بادمانتان، الرئيس المدير العام للشركة الدولية للماء والطاقة.

- اتفاقية عقد شراء الكهرباء بين المكتب الوطني للماء والكهرباء والوكالة المغربية للطاقة الشمسية، وقعها مصطفى بكوري وعلي الفاسي الفهري ●

بكوري: المركب المندمج للطاقة الشمسية بورزازات لبنة أولى ضمن المخطط المغر

الطموح لإنتاج الطاقات المتجددة والنظيفة وتطويرها

■ مراكش (و م ع) - قال رئيس مجلس إدارة الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، مصطفى بكوري، إن الوكالة تعمل، بدعم من شركائها وبتعاون منتظم وفعال مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، على إنشاء المركب المندمج للطاقة الشمسية بمدينة ورزازات، الذي يشكل اللبنة الأولى ضمن المخطط المغربي الطموح لإنتاج الطاقات المتجددة والنظيفة وتطويرها، بموازاة مع المحافظة على البيئة وحمايتها، ضمن مشروع رائد يزاوج بين التنمية المستدامة والتنمية البشرية، في إطار التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الهادفة إلى نهج استراتيجية وطنية إرادية واستشرافية في هذا المجال.

وأضاف بكوري، في كلمة بين يدي صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بمناسبة مراسم التوقيع، أمس الاثنين، بمراكش، على تسع اتفاقيات تتعلق بتمويل وإنجاز واستغلال المحطة الأولى لمركب الطاقة الشمسية بورزازات، أن الطاقة الإجمالية المرتقبة لهذا المركب المندمج، تصل إلى 500 ميغاواط على مساحة تفوق 2500 هكتار، مبرزا أن الأمر يتعلق بمركب بطموحات متعددة تتجلى في التطلع إلى إنشاء البنيات التحتية اللازمة، والانفتاح على مختلف التكنولوجيات الملائمة لحاجيات الشبكة الكهربائية الوطنية، وإطلاق دينامية واسعة للبحث المتخصص المرتبط بالتنمية.

وقال إنه سيجري إنجاز هذا المركب، الذي سيكون ذا تكنولوجيات متعددة على مراحل مع استحضار ضرورة إدماجه الجغرافي، بالاستناد إلى مفهوم عمراني وبناء هندسي مستلهم من الطبيعة المحلية، بمراعاة لأجود المعايير المعتمدة في هذا الشأن، والسهر على اندراجه في التنمية الاقتصادية للمنطقة، عبر حفز صناعة وطنية مرتبطة بالطاقة، والعمل على إسهامه في التنمية الاجتماعية، بأبعادها المتصلة بالمجال المحلي والتكوين وفرص الشغل. وذكر بكوري بأن المرحلة الأولى «ورزازات 1»، ستعتمد تكنولوجيا الطاقة الشمسية المركزة، وستبلغ طاقتها الإجمالية 160 ميغاواط، مما سيجعلها أكبر محطة من هذا النوع في العالم لحد الآن.

وأكد رئيس مجلس إدارة الوكالة المغربية للطاقة الشمسية أن هذه المرحلة حققت أهدافها بنجاح، بفضل التجاوب البناء لعدد مهم من المؤسسات ذات المستوى الرفيع، المكونة للمجموعات المتنافسة على إنجاز هذا المشروع، وكذا بفضل الثقة التي اكتسبها المشروع لدى المؤسسات المالية الدولية، كتعبير إضافي عن المصداقية التي ما فتئ يحظى بها المغرب منذ سنوات على الصعيد العالمي.

و قال إنه « من المؤشرات الدالة على هذا النجاح كذلك، إقرار هؤلاء الشركاء بالمهنية، والشفافية ووضوح المعايير التي ميزت طلب العروض، والتي مكنت في الأخير من فوز

المجموعة السعودية الإسبانية بقيادة (أكوا باور)، لتنفيذ شطر «ورزازات 1»، بغلاف استثماري يناهز 7 ملايير درهم، وبسعر درهم و62 سنتيما عن كل كيلوواط/ ساعة، يجري إنتاجه خلال مدة استغلال المحطة». ونوه بكوري، في هذا السياق، بجميع الإدارات المعنية، وكافة الشركاء، ومختلف المؤسسات، على حرصهم الصادق على دعم هذا المشروع، وتمكينه من بلوغ الأهداف المرسومة له، مشيرا إلى أنه سيجري الشروع في إنجاز هذه المحطة في غضون الأسابيع المقبلة، حيث من المرتقب مباشرة استغلالها مع مطلع سنة 2015. وقال إن الترتيبات التحضيرية المتعلقة بالمرحلة الثانية «ورزازات 2»، استكملت، وفاء للالتزامات الأولية.

وأعلن بكوري، أمام جلالة الملك، عن العزم الأكيد على إعطاء انطلاقة عمليات التأهيل وطلب العروض لهذا الشطر وفق المقاربة نفسها، قبل متم السنة الجارية، وأنه من المنتظر أن تنتهي أشغال إنجاز محطات المرحلة الثانية سنة 2016، اعتبارا للمدة الزمنية التي يستلزمها إنجاز هذه العمليات، مشيرا إلى أنه سيجري بذل أقصى الجهود من أجل مواصلة الابتكار بالانفتاح على تكنولوجيات جديدة، كفيلة بالمزيد من ملاءمة التكلفة مع أهداف المخطط. وأضاف رئيس مجلس إدارة الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، «والآن أستأذنكم يا مولاي، في استشراف بعض الآفاق متوسطة المدى للمخطط المغربي للطاقة الشمسية، وفي مقدمتها الرهان على التصدير، الذي يتوخى من جهة، المساهمة في إرساء النموذج الاقتصادي المتعلق بهذا المخطط، في حرص على بلوغ أهدافه، مع تفادي أي عبء إضافي على المستهلك والحرص على تجنب اللجوء المفرط للدعم العمومي، من جهة أخرى، فتح نافذة لإقامة رافعة للاندماج مع جيراننا، ولاسيما الأوربيين». وأضاف أنه، بالموازاة مع ذلك، ومع حلول سنة 2013، سيجري الانكباب على استثمار معطيات الأطلس الشمسي المنجز من قبل الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، في اتجاه استكمال الدراسات المرتبطة بتأهيل المواقع التي جرى تحديدها، عند الإعلان عن المخطط الشمسي الوطني، وكذا استكشاف مواقع جديدة لاستقبال مشاريع مماثلة، بهدف تعزيز الإنتاج الطاقي المخصص للاستهلاك الوطني أو الموجه للتصدير. وخلص بكوري إلى أنه «علاوة على ما سيمنحه هذا المشروع من إمكانيات هائلة لتوليد الطاقة الكهربائية، فإن هذا القطاع يظل، كما أكدت جلالتكم، قاعدة للنمو الأخضر وفرصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة، كفيلة بتمكين بلادنا من تموقع صناعي تنافسي، وتشجيع بحث علمي وتقني مبتكر، مع تعزيز التنمية المحلية للمناطق المحتضنة لهذه المشاريع الواعدة، التي ستساهم، إن شاء الله، في ارتقاء بلادنا تدريجيا إلى مصاف الأمم المتقدمة تحت القيادة الرشيدة لجلالتكم» ●

علي الفاسي الفهري: رؤية المغرب في المجال الطاقي رؤية «واثقة ومستدامة»

مراكش (و م ع) . أكد المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، علي الفاسي الفهري، أن رؤية المغرب في المجال الطاقي تعتبر "رؤية واثقة ومستدامة تعمل على تثمين الموارد الطبيعية".

وقال الفاسي الفهري في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بمناسبة مراسم التوقيع على الوثائق المتعلقة بتمويل وبناء واستغلال المحطة الأولى لمركب الطاقة الشمسية بورزازات، الذي ترأسه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، أمس الاثنين بمراكش، إن هذه الرؤية "كفيلة بحماية المغرب من التطورات المحتملة في مجال تكلفة الطاقات الأحفورية خلال السنوات المقبلة".

ووصف المدير العام للمكتب هذا التوقيع بـ"اليوم التاريخي"، على اعتبار أن الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة، حفظه الله، في مجال التنمية المستدامة والنهوض بالطاقات المتجددة، باعتبارها أداة لإنتاج الكهرباء، تتجسد من خلال إنجاز هذه المحطة الأولى للمركب الشمسي بورزازات.

وأشار في هذا السياق، إلى أن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة المغربية للطاقة الشمسية (مازن) عملتا "يدا في يد"، انطلاقا من الخبرة التي تتوفر عليها المؤسستان، من أجل جعل هذا المشروع الأكبر من نوعه على المستوى العالمي، تجسيدا فعليا للاستراتيجية الطاقية المعتمدة من طرف المملكة.

تجدر الإشارة إلى أن المرحلة الأولى "ورزازات 1"، ستعتمد تكنولوجيا الطاقة الشمسية المركزة، وستبلغ طاقتها الإجمالية 160 ميغاواط، مما سيجعلها، لحد الساعة، أكبر محطة من هذا النوع في العالم.

الوكالة المغربية للطاقة الشمسية تسير وفق رؤية واضحة نحو جعل المغرب رائدا عالميا في مجال إنتاج الطاقات النظيفة

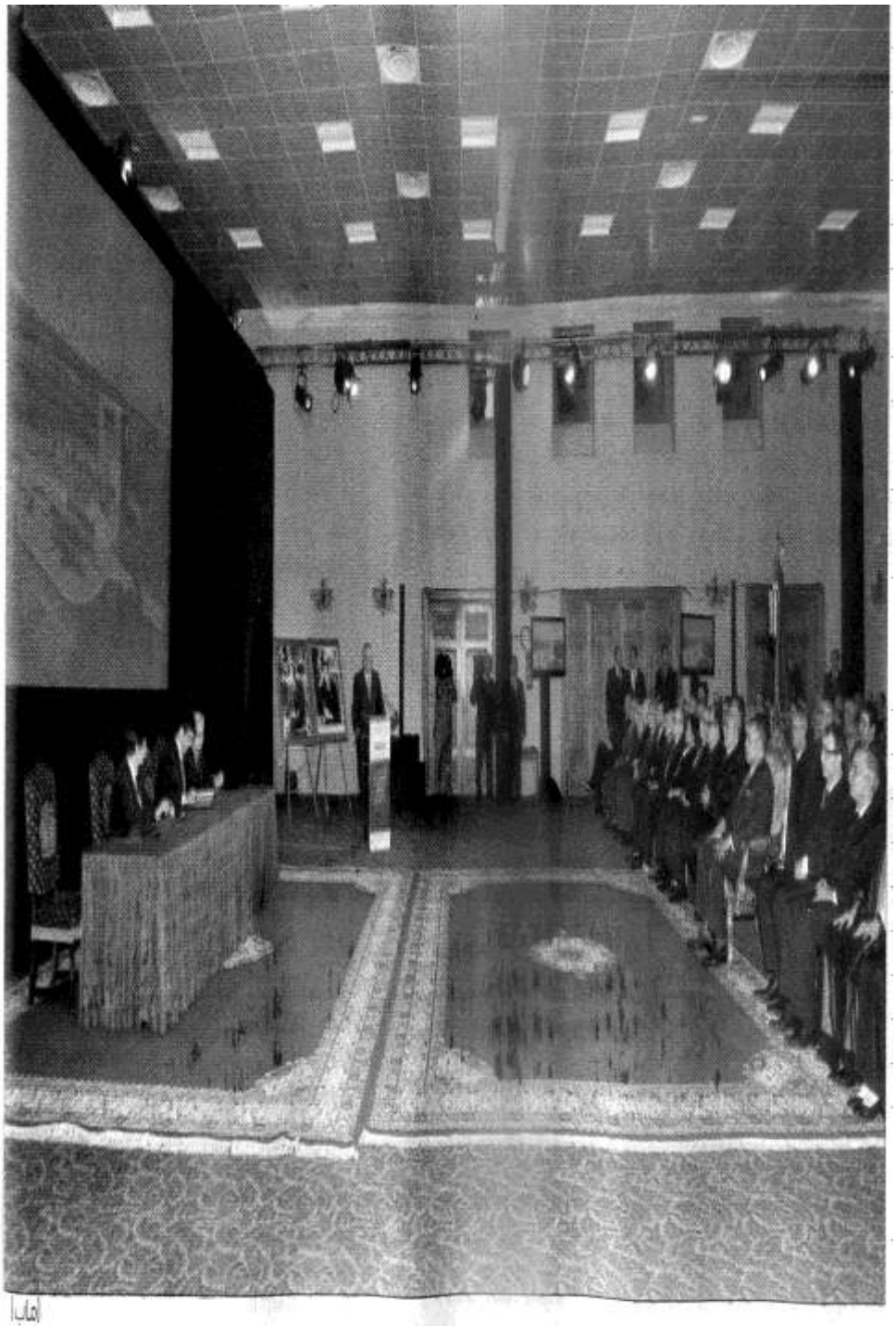

أعلاه

■ مراكش (و م ع) – تجسدت رغبة المغرب في جعل الطاقات المتجددة محورا أساسيا لنهجه الاقتصادي المتوازن والمستدام، في اعتماد مخطط طموح للطاقة الشمسية، تشرف على تنفيذه الوكالة المغربية للطاقة الشمسية. ويشكل خارطة طريق واضحة المعالم من شانها جعل المملكة في أفق سنة 2020، بلدا رائدا في مجال إنتاج الطاقة الشمسية على المستوى العالمي.

هكذا، فإن الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (مازن)، وهي شركة مجهولة الاسم ذات مجلس إدارة ومجلس رقابة، تهدف، إلى تنفيذ برنامج لتنمية المشاريع المندمجة لتوايد الكهرباء اعتمادا على الطاقة الشمسية بقدرة 2000 ميغاواط، انطلاقا من شبكة وطنية للمحطات الشمسية، موزعة على خمسة مواقع، بما سيتيح في أفق سنة 2020، اقتصاد ما يعادل مليون طن من البترول، وتجنب انبعاث أزيد من 5،3 ملايين طن من غاز ثاني أوكسيد الكربون سنويا.

وللتذكير، كان المغرب أعلن في نونبر 2009، عن اعتماد «مخطط للطاقة الشمسية»، تقدر تكلفة إنجازه بنحو 9 ملايير دولار، وهو برنامج طموح لإنتاج الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية، يروم أساسا، تحسين تعدد المصادر الطاقية والحرص على التخفيف من تبعية استيراد الطاقة الأولية، وتشجيع انفتاح الصناعة المحلية على قطاع الطاقات المتجددة، وكذا تشجيع البحث وتطوير التكوين المرتبطين بهذه الأنشطة، سعيا إلى جعل المغرب أول بلد بمنطقة شمال إفريقيا يطور مجال إنتاج الطاقة الشمسية على نطاق واسع.

وتتمثل المهام الرئيسية للوكالة، في تصميم مشاريع مندمجة لتطوير الطاقة الشمسية، المسماة بـ«مشاريع الطاقة الشمسية»، بمناطق البلاد الملائمة لإيواء محطات إنتاج الطاقة الكهربائية المولدة من الطاقة الشمسية، علما أن المشاريع المندمجة لتطوير الطاقة الشمسية تعني أن كل مشروع يتضمن محطة لتوليد الكهرباء انطلاقا من هذه الطاقة النظيفة، إلى جانب الأنشطة ذات الصلة والإنجازات المساهمة في تنمية منطقة إقامة المشروع والبلاد بشكل عام.

كما تقوم المؤسسة بالدراسات الفنية والاقتصادية والمالية اللازمة لتأهيل المواقع وتصميم وتنفيذ واستغلال مشاريع الطاقة الشمسية، وكذا المساهمة في البحث وحشد التمويل اللازم لتنفيذ واستغلال المشاريع، فضلا عن اقتراح ترتيبات الاندماج الصناعي لكل مشاريع الطاقة الشمسية، كما يحق للشركة، بصفة عامة، القيام بكل العمليات الصناعية والتجارية والعقارية والمالية اللازمة أو المناسبة لبلوغ أهدافها.

وفضلا عن ذلك، تعمل «مازن» على تنفيذ مشاريع البنية التحتية الرابطة للمحطات بشبكة نقل الكهرباء والبنى التحتية التي تسمح بمد المياه، بموجب الصلاحيات المخولة في هذا الصدد من قبل القوانين السارية المفعول في أي وكالة أخرى من القطاعين العام أو الخاص، إلى جانب قيامها بالترويج للبرنامج لدى المستثمرين المحليين والأجانب، والمساهمة في تطوير البحوث التطبيقية وتعزيز الابتكار التكنولوجي في قطاعات الطاقة الشمسية الموجهة لإنتاج الكهرباء.

والأكيد أن الوكالة المغربية للطاقة الشمسية تلتزم في عملها بالمحاور الرئيسية للسياسة الطاقية المعتمدة من طرف المملكة، التي ترومم على

الخصوص، تعزيز تأمين إمدادات الطاقة من خلال تنويع المصادر والموارد، وتحسين المحصلة الطاقية والقدرة على التحكم في تخطيط القدرات، وتعميم الولوج إلى الطاقة، وتوفير الطاقة الحديثة لجميع شرائح المجتمع وبأسعار تنافسية.

كما تلتزم الوكالة ببلوغ أهداف التنمية المستدامة عبر تشجيع الطاقات المتجددة، مع العمل على تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات المنتجة، والمحافظة على البيئة من خلال استخدام تكنولوجيات الطاقة النظيفة الكفيلة بالحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، والحد من ارتفاع الضغط على الغطاء الغابوي، فضلا عن تعزيز الاندماج الإقليمي، من خلال الانفتاح على الأسواق الأورو- متوسطية للطاقة.

واعتبارا للأهمية المركزية التي يحتلها محور البحث والتنمية في تحفيز بلوغ أهداف مخطط الطاقة الشمسية، تعمل الوكالة على تنمية البحث التطبيقي وتشجيع الاكتشافات التكنولوجية في مجال الطاقة الشمسية، لاسيما عبر تحديد موضوعات ومشاريع البحث المتعلقة بهذا المجال، وإيلائها الأولوية، والبحث عن شراكات لصالح مشاريع البحث والتنمية والمساهمة في تمويلها، إلى جانب المساهمة في تطوير أرضيات للبحث بمواقع الإنتاج (ورزازات، وعين بني مطهر، وفم الواد، وبوجدور، وسبخة التاه).

من جهة أخرى، تساهم الوكالة بكيفية إيجابية في إحداث مسالك تكوينية متخصصة في مجال الطاقة الشمسية، وذلك من خلال تحديد حاجيات التكوين والكفاءات المطلوبة، وعقد شراكات مع الجامعات ومدارس المهندسين ومراكز التكوين من أجل وضع وحدات تكوينية ملائمة، إلى جانب تشجيع ودعم مسالك التكوين المتعلقة بالطاقة الشمسية لدى الطلبة والمقاولات.

وبالنظر إلى مجموع هذه المعطيات، يتضح أن المغرب يسير بخطى حثيثة نحو التحول إلى فاعل رئيسي في مجال الطاقة الشمسية على المستوى العالمي، في أفق تقليص الاعتماد على الطاقات الأحفورية المهددة بالنضوب، والحد من انبعاثات الغازات الملوثة للبيئة، وبالتالي جعل الطاقات النظيفة وسيلة أساسية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة●

إنجاز المحطة الأولى لمركب الطاقة الشمسية بورزازات..
لبنة أساسية في مسلسل تنفيذ المخطط المغربي لإنتاج الطاقة الشمسية

■ مراكش (و م ع) – باختيار الوكالة المغربية للطاقة الشمسية «مازن». للمجموعة السعودية «أكوا باور إنترناشيونال». من أجل تصميم وتمويل وبناء واستغلال وصيانة المحطة الأولى للطاقة الشمسية ضمن المخطط الشمسي المندمج في ورزازات بقدرة 160 ميغاوات وثلاث ساعات للتخزين. يكون المغرب اجتاز أولى المراحل العملية في مسلسل تنفيذ مخططه الطموح لإنتاج الطاقة الشمسية.

ويتعلق الأمر بمجموعة (كونسورسيوم)، شركات تقودها «أكوا باور إنترناشيونال»، التي تبلغ نسبة مساهمتها 95 في المائة. وتضم هذه المجموعة في عضويتها شركتي «أرييس إنجنيريا يي سيستيماس»، و«تي. إس. كيه إلكترونيكا يي إلكترسيداد»، اللتين تبلغ مساهمتها 5 في المائة المتبقية.

وفاز هذا الكونسورسيوم، الذي تقوده شركة «أكوا باور إنترناشيونال»، السعودية بعقد قيمته حوالي مليار دولار. حيث جرى اختيار المجموعة المذكورة على أساس مدى احترام دفاتر التحملات والشروط التقنية والمالية والاقتصادية للمشروع. علما أنها كانت الأقرب إلى احترام تلك الشروط. هكذا فازت المجموعة باستغلال هذه المحطة الأولى بسعر يصل إلى 1،6187 درهم لكل كيلواط / ساعة. حيث يعد هذا السعر تنافسيا. كما يعكس شفافية العملية وجودة البنية وتحسين توزيع المخاطر التي ينطوي عليها هذا المشروع. مع العلم أن الاختيار وقع في البداية على أربعة مرشحين فقط من أصل 19 مرشحا تقدموا لطلب العروض الذي أطلقته وكالة «مازن» في يوليوز 2010.

وتندرج هذه العملية في إطار المخطط الشمسي المغربي، الذي تشرف عليه وكالة (مازن). والذي يهدف إلى تثمين موارد الطاقة الشمسية. من خلال بلوغ طاقة إنتاجية تصل إلى 2000 ميغاوات من الطاقة الشمسية بحلول 2020، من خلال مشاريع مندمجة موزعة على التراب الوطني ضمن إطار مؤسساتي متجدد.

وكانت معالم هذا الإطار قد اتضحت يوم 26 أكتوبر 2010، تاريخ التوقيع. بين يدي جلالة الملك. على اتفاقيتين. الأولى بين الدولة والوكالة المغربية للطاقة الشمسية. والثانية بين الدولة والوكالة والمكتب الوطني للماء والكهرباء.

ويشكل الموقع الأول. الذي تبلغ مساحته حوالي ثلاثة آلاف هكتار، والواقع بورزازات. أول تجسيد لهذا المخطط بحيث يستجيب لمجموع المعايير الضرورية لاحتضان محطات شمسية من مختلف أنواع التكنولوجيا. ومن المنتظر أن ينتج هذا المركب 500 ميغاوات في أفق سنة 2015.

وبالنسبة إلى المحطات المقبلة. اختارت الوكالة المغربية للطاقة الشمسية. تطوير مركب ورزازات بهدف الاستفادة من التقدم التكنولوجي المعتمد في القطاع وتثمين التجربة المحرزة، خلال السنتين الماضيتين. مع الحفاظ على هدف بلوغ 500 ميغاوات في أفق 2015 ●

مركز الطاقة الشمسية بورزازات: جوهرة الطاقة النظيفة في جنوب المملكة

■ الرباط (و م ع) . سيمكن مركز الطاقة الشمسية بورزازات (جنوب المغرب)، الذي يمتد على مساحة 460 هكتارا، من الحصول على أول كيلواط - ساعة من الطاقة الشمسية الخام بقدرة 160 ميغاواط.

وتم تحديد أهداف المركز، الذي سيكون جاهزا سنة 2014، في إنتاج الطاقة الشمسية، وإقامة شعبة اقتصادية حقيقية لها بعد صناعي وبعد بحثي - تطويري، فضلا عن تعزيز التكامل الجهوي على المستوى الطاقي.

ويتضمن هذا المشروع، برنامجا للبحث والتطوير يشيد على مساحة 200 هكتار، ويتمثل دوره في الاشتغال على الإشكاليات المرتبطة خاصة بتخزين الطاقة، ودمج الطاقة المنتجة من أجل الشبكة الكهربائية، ومدة حياة المواد في خضم تقدم المشروع، واستغلال مؤهلات المحطات.

هذا المشروع الأول، الذي يدخل في إطار مخططوطني للطاقة الشمسية، سيتم إنجازه في إطار شراكة عمومية-خاصة بين الوكالة المغربية للطاقة الشمسية والمتعهد الخاص الذي سيتكلف بتصميم وإنجاز واستغلال المحطة لمدة 25 سنة، من خلال إنجاز شركة خاصة بالمشروع تتخذ من المغرب مقرا لها، وتشارك الوكالة المغربية بما يناهز 25 في المائة في رأسمالها.

وجرى تجميع التمويلات الخاصة بهذا المشروع، التي تتميز باليسر وبشروط محفزة بالنسبة لبلدنا حيث تفرض على المطورين تكاملا صناعيا بنسبة لا تقل عن 30 في المائة في هذا المشروع.

ويوجد موقع ورزازات، الذي تصل مساحته إلى 33 كيلومترا مربعا (33هكتارا)، على بعد 7 كيلومترات شمال - شرق ورزازات، على الطريق ذ32. وستتم تهيئة مسار على الشمال من الطريق الوطنية ذ32 يؤدي مباشرة إلى الموقع، يبلغ طوله 4 كيلومترات.

ويوجد هذا الموقع على مقربة من سد المنصور الذهبي (4 كلم) الذي تصل طاقة التخزين به إلى 493 هيكتومترا مكعبا. وتوفر موارد مياه هذا السد لهذا الموقع مجموعة من الامتيازات على مستوى المردود، وذلك من خلال تحسين دورة التبريد عبر تبني سياسة مختلطة، المسلك الرطب والمسلك الجاف.

ويمكن إجلاء الطاقة المنتجة من طرف المحطة المركزية على المركز 225/60 (كيلوفولت) لورزازات الذي يوجد على مقربة من المحطة المركزية. ويرتبط موقع ورزازات مع شبكة للتزود بالغاز الطبيعي •

تأمين التزود بالطاقة وحماية البيئة في صلب الاستراتيجية الطاقية الوطنية

■ الرباط (و م ع). بهدف الاستجابة للطلب المتزايد للطاقة، وضع المغرب إستراتيجية وطنية للطاقة، تعطي الأولوية لتنمية الإنتاج الوطني للطاقة وتقليص التبعية للخارج في المجال.

ويطمح المغرب من خلال هذه الاستراتيجية، التي تبناها تنفيذا لتعليمات ملكية سامية، إلى رفع مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء إلى 42 في المائة في أفق 2020 وتعزيز ضمان التزود وتوفر الطاقة وتعميم استغلالها بأسعار معقولة.

وتهم الإستراتيجية عدة محاور من بينها وضع إطار قانوني يتعلق بالفاعلية الطاقية وإحداث وكالة مختصة في الطاقات المتجددة وإطلاق المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب لبرنامج مندمج للطاقة الريحية لإنتاج ألف ميغاواط في أفق 2020 وإحداث الوكالة الوطنية للطاقة الشمسية التي تتكلف بتدبير برنامج الطاقة الشمسية، بهدف إنتاج 2000 ميغاوات في أفق سنة 2020.

كما تشمل هذه الإستراتيجية إحداث صندوق للتنمية الطاقية برأسمال يبلغ ثمانية ملايير درهم، وشركة الاستثمارات الطاقية برأسمال يبلغ مليار درهم. وذلك بهدف الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة.

كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز الربط الكهربائي مع اسبانيا بإحداث خط ثالث يرفع من قدرة التحمل إلى 2100 ميغاوات.

وتم إعطاء دفعة قوية لهذه الاستراتيجية عبر ترؤس جلالة الملك محمد السادس للانطلاقة الرسمية للمخطط الشمسي المغربي في ثاني نونبر 2009 والبرنامج المغربي المندمج للطاقة الريحية يوم 28 يونيو 2010 بطنجة.

وتأتي هذه الاستراتيجية في الوقت الذي يعول فيه المغرب، الذي لا يتوفر على موارد طاقية كالبترول والغاز، على استيراد 95 في المائة من حاجياته.

ومن خلال هذه الاستراتيجية يبرز المغرب إرادته للوفاء بالتزاماته الدولية في مجال الحفاظ على البيئة●

المخطط الشمسي المغربي.. مشروع طموح يجعل من المغرب مرجعا في هذا المجال

■ الرباط (و م ع) . يعد مخطط الطاقة الشمسية المغربي مشروعا طموحا يهدف إلى جعل المغرب فاعلا مرجعيا في مجال الطاقة الشمسية على صعيد المنطقة .

وتم بلورة هذا المشروع الوطني، الذي أعطيت انطلاقته سنة 2009، والذي حظي بتنويه العديد من الشركاء والمتدخلين في القطاع وطنيا ودوليا، من أجل تلبية الحاجيات المتنامية للطاقة ، من خلال جعل الطاقات المتجددة، ولاسيما منها الطاقة الشمسية، في مقدمة الأولويات.

ويتوخى مشروع الطاقة الشمسية المغربي تحقيق قدرة إنتاجية تصل إلى ألفي ميغاواط في أفق 2020، وهو ما يمثل 38 في المائة من القدرة المنتجة متم سنة 2008 و14 في المائة من القدرة الكهربائية في غضون عام 2020.

وتم تحديد خمسة مواقع لإنجاز المشروع، الذي يندرج في إطار الاستراتيجية الطاقية المنجزة وفق التعليمات السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله. ويتعلق الأمر بمحطات ورزازات وعين بني مطهر وفم الواد، وبوجدور، وسبخة التاه.

-ومن المقرر أن يساهم هذا المشروع، الذي يرتقب أن تنتهي الأشغال به سنة 2019، في تقليص التبعية الطاقية، والمحافظة على البيئة عبر الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة ومكافحة التغيرات المناخية.

كما سيمكن المشروع سنويا من اقتصاد ما يعادل مليون طن من البترول، وتجنب انبعاث 7،3 ملايين طن من ثاني أوكسيد الكاربون.

وبالإضافة إلى إنتاج الطاقة، يتضمن هذا المشروع مجال التكوين، ونقل الخبرة التقنية، والنهوض بصناعة طاقية شمسية مندمجة كفيلة بتحلية مياه البحر.

وبغية تحقيق الأهداف التي سطرها هذا المشروع الضخم، الذي يتطلب إنجازه استثمارا يقدر بـ9 ملايير أورو، تم إحداث الوكالة الوطنية للطاقة الشمسية سنة 2010، تتمثل مهمتها في الإشراف على سير مخطط الطاقة الشمسية والقيام بالدراسات التقنية، والاقتصادية والمالية اللازمة لتنفيذه●

محطة الطاقة الشمسية بورزازات.. مشروع رائد لربح رهان الألفية الثالثة

■ الرباط (و م ع) - بإطلاق أشغال إنجاز محطة الطاقة الشمسية بورزازات، التي ستكون الأكبر من نوعها في العالم، يؤكد المغرب إرادته القوية في خوض رهان الألفية الثالثة، المتمثل في التقليص من التبعية الطاقية، ومن انبعاثات ثاني أوكسيد الكاربون، في الوقت الذي يواجه العالم تقلبات وكوارث ناجمة عن الاستعمال غير المعقلن للطاقات الأحفورية، كما يتزايد فيه الاهتمام بالمزايا اللامحدودة لاستعمال الطاقات النظيفة، التي أضحت تشكل رافعة أساسية للتنمية المستدامة.

ومنذ إطلاق المخطط الوطني للطاقة الشمسية سنة 2009، أبدى المغرب تطلعه إلى إنتاج ألفي ميغاوات، اعتمادا على الطاقة الشمسية في أفق 2020، سعيا منه إلى ضمان موقع الريادة عالميا في ميدان الطاقات المتجددة.

إنه رهان جريء، خصوصا، أن شعبة الطاقة الشمسية لم تصبح بعد ذات مردودية تجارية، يعكس اختيارات المغرب، في هذا المجال، والتزامه بالسير على مسار الحد من الانبعاثات الكربونية المنخفضة وإبراز الإمكانات الهائلة للطاقة الشمسية التي تتمتع بها المنطقة، سعيا إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والطاقي في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتخفيف التكاليف وتحسين التنافسية في المجال، سواء على مستوى ضبط التقنيات التكنولوجية أو القيام بالوساطة بين شمال إفريقيا وأوروبا.

وقد خصص المغرب لمشروع الطاقة الشمسية بورزازات أرضا تقع على بعد عشرة كيلومترات فقط شمال المدينة، تبلغ مساحتها ثلاثة آلاف هكتار، أي ما يعادل مساحة الرباط وسلا مجتمعتين، لتشييد محطة حرارية شمسية رائدة من المتوقع أن ترى النور في 2014، كمرحلة أولى من مشروع ضخم لتطوير الطاقة الشمسية في المغرب.

ويتمثل الهدف الأساسي من هذا المشروع، الذي قدرت تكلفته بنحو 7 ملايير أورو من الاستثمارات، وسيمكن من الحد من 3،7 ملايين طن من انبعاثات الغازات الكربونية، في تمكين المملكة من طاقة إنتاجية تعادل 14 في المائة من إجمالي الإنتاج الطاقي للبلاد.

وبالنظر إلى موجة ارتفاع استهلاك الطاقة في العشر سنوات الأخيرة، يأتي المخطط المغربي للطاقة الشمسية، لرفع تحدي مضاعفة الأدوات الإنتاجية في هذا الميدان بحلول 2030، من خلال إنجاز خمسة مواقع تشمل ورزازات (500 ميغاوات)، وعين بني مطهر (400 ميغاوات)، وسبخة التاه (500 ميغاوات ضمنها مرحلة أولى بطاقة إنتاجية تصل إلى 160 ميغاوات)، وفم الواد (500 ميغاوات)، وبوجدور (100 ميغاوات).

وسيسهم هذا المخطط في تلبية الطلب على الكهرباء والحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتحرر من التبعية المطلقة الأحفورية التي ما فتئت أسعارها ترتفع في الأسواق العالمية، حيث يهيمن البترول على الباقة الطاقية للمملكة بنسبة تصل إلى 61 في المائة، متبوعا بالفحم بنسبة 28 في المائة.

ويتميز مشروع ورزازات بتخصيص مساحة 300 هكتار لبنيات البحث والتطوير لاختبارات وتجريب الآليات المبتكرة في مجال إنتاج الطاقة الشمسية، إضافة إلى أنه سيمكن من خلق ألفين و500 منصب شغل في مرحلة تشييده و500 منصب شغل حين يدخل مرحلة الاستغلال. ويفتح المشروع، الذي يندرج في إطار مخطط الطاقة الشمسية المغربي، الباب أمام بدائل مهمة لإنتاج الطاقات المتجددة في البحر الأبيض المتوسط ويعزز هناك تطلعات لخلق سوق متوسطية للكهرباء تكون مرتبطة بالاتحاد الأوروبي، حيث من المقرر أن يصدر المغرب فائض الكهرباء إلى أوروبا عبر إسبانيا، علما أن لديه رخصة للتداول في سوق الطاقة تتيح له بيع الكهرباء.

في هذا السياق، سيمكن المخطط من تزويد السوق المغربية ابتداء من سنة 2015 وجزءا من السوق الإسبانية انطلاقا من سنة 2020، على أن يوفر 42 في المائة من حاجيات المغرب الطاقية من الكهرباء، إضافة إلى جزء من حاجيات دول أوروبية مثل ألمانيا وإسبانيا، حيث من المتوقع أن ينتج في غضون سنة 2050، بموازاة مع مشروع مماثل في مصر، ما يناهز 15 في المائة من الاستهلاك الأوروبي للكهرباء.

وعلى المستوى الجهوي، سيساهم المخطط، بتنسيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية، وبشكل مباشر، في فك العزلة عن القرى المجاورة للمحطات المزمع إنشاؤها، من خلال تحسين إمكانية الوصول إليها عبر الطرق وتسهيل استفادتها من الكهربة والماء الصالح للشرب، وبالتالي ربح رهان الطاقات المتجددة كرافعة للتنمية المستدامة •